

البروفيسور هانس كوكلر

محاضرة

الفهم الثقافي الذاتي و التعايش شروط حوار جذري بين الثقافات

الثلاثاء 5 فبراير 2013 على الساعة الثانية و النصف زوار
جامعة عبد الملك السعدي
مدرسة الملك فهد العليا للترجمة بطنجة



يوجد في أساس كل سلوك علائقي شئ لا يكون موضع تساؤل، فهم ذاتي غير قابل للنقاش. و المقصود هنا هي السلوكيات الأيديولوجية و المعيارية الأساسية، التي تعطي طابعا خاصا لحياة الفرد و التصور الثقافي الجماعي. و من الضروري وعي هذا الفهم الذاتي، لأن هذا الوعي يمثل تشكيل هذا الفهم بالكامل. ذلك أن الوعي الذاتي المُفكّر فيه هو الوعي الذاتي الكامل. و على هذا الأساس فقط يكون الحوار بين الثقافات ممكنا.

كما هو الأمر عليه في الوعي الذاتي، فإن الفهم الذاتي - كأساس واع للعمل الثقافي في المعنى العام، حيث يكون التبرير الأيديولوجي متضمنا - لا يكون ممكنا إلا في البروز أو الظهور أمام "الآخر" (يعني أشكال تحقق ثقافي أخرى). و كل علاقة هي في الحقيقة الظهور أمام الآخر. فالإقرار بالوجود الذاتي/الخاص و التأويل الذاتي لمبادئ السلوك في المعنى العام، لا يكون ممكنا في مضمونه إلا بمقارنته و إظهاره في ميادين أخرى. و بتنوع/تعدد العلاقات يصبح الفهم الذاتي متطورا أكثر. و بهذا يحصل على أهمية نظرية.

يكون للفهم الذاتي لدائرة ثقافية ما أو لحقبة تاريخية ما أساسين دائما: أساس معياري و أساس وصفي. فغالبا ما يتضمن ميولا للتحقيق التطبيقي و الدعاية لفرض الذات للثقافة الخاصة - في تجاوز للإقرار البسيط لـ "إننا هكذا" - و الوعي الأيديولوجي لمبادئ السلوك. و ينطبق هذا على الأفراد كما ينطبق على الأمم. و تحدد السياسة العالمية إلى حد كبير مبادئ السلوك هذه.

يكون الفهم الثقافي الذاتي، المؤسس على التأويل غير المفكر فيه كأفق عام، حيث تستقر الظواهر الفردية، دائما ذا أبعاد كثيرة، يمكن دراستها بالرجوع و أخذ موقف من التراث الديني و الثقافي و الإشكاليات العرقية الأساسية و المشاكل الناتجة عن التحول المجتمعي بسبب التقنية إلخ.

يتمظهر هذا الفهم الذاتي كفهم ذاتي في جمل عامة معينة، تعتبر كتأسيس للتطبيق الفعلي (ك "مبدأ إنجاز Leistung")، في تأثير متبادل مع تقديم النفس، الذي

يطابق نوعا معينا من الفهم الذاتي، و يؤثر تقديم النفس هذا على هذا الفهم و يشكله/يكونه. و نجد تطبيقا لهذا النوع من القانون في الإتصالات الثقافية الدولية.

كما سبقت الإشارة إلى ذلك، فإن الفهم الذاتي ("الفهم الخاص") لا يكون ممكنا إلا بـ: "فهم الغريب/الأجنبي". و نجد هنا تبعية متبادلة حقيقية، لا يكون الواحد ممكنا دون الآخر. و فقط في الظهور أمام الآخر، يعني ما لستُهُ بذاتي (في الحالة الواقعية لثقافة أجنبية ما)، يمكن أن أفهم ذاتي و أجدها كليا (يمكن لثقافة أن تفهم ذاتها كلية)، و يكون بإمكانني كذلك فهم ما هو خصوصي/خاص في موقفي و تنظيمه في علاقته التاريخية و الإثنولوجية/العرقية مثلا. بحيث إن الإهتمام بثقافات أجنبية هو الشرط النسقي الداخلي لفهم ذاتي مُفكّر فيه/واعي، و الذي يكون في الواقع مسؤولا - في الإتصالات الدولية -.

لا يمكن لفهم ذاتي كامل و مسؤول أن يقوم - و يعتبر هذا الأمر جد مهم نظريا و تطبيقيا - إلا بالخروج من التأثير التاريخي للشرط العلائقي، يعني بـ "مواجهة" أنسقة و تقاليد ثقافية، لا تنتمي للأفق التاريخي الذاتي. لا يتحقق دياليكتيك وجهة النظر الثقافية الذاتية إلا بتفجير الدائرة التأويلية التي تثقل الكاهل، و التي تكمن في كون المرء لا يفهم إلا في إطار ما تركه السابق عليه و دمجها دون وعي في فهمه الذاتي اليومي. من جهة يكون البقاء داخل التأثير التاريخي الذاتي "إلتقاء بالذات" فقط. و من جهة أخرى يتم الإستغناء عن أساسها بالظهور أمام الآخر، و الرجوع إلى ثقافات تكون خارج العلاقة التاريخية المؤثرة، حيث يعيش الإنسان.

انطلاقا من هذا تكون هناك نتائج مهمة بالنسبة لميدان التربية، إذا لم يكن المرء يريد أخذ هذه المسؤولية دون وعي و دون تفكير في الهالة الأسطورية التاريخية الناتجة عن الفهم الذاتي. من هنا من الأهمية بمكان إعادة التفكير من جديد في تصور تربية "إنسية/إنسانية". يكون على مضامين التكوين العامة المُقدّمة عدم الرجوع إلى أفق الفهم الذاتي الناتج عن "الإرث" الخاص فقط. لا يحق للتربية/للتكوين أن تبقى في ضوء العلاقات التاريخية الماثرة. يجب عليها، و هذا في مصلحتها إذا كانت تريد تلقين و تشجيع فهم شامل و نقدي لموقفها، إدخال تأويل الثقافات الأجنبية في مقررات تعليمها. لا يخدم التلقين التقليدي للأسس

التاريخية لثقافة ما نقد الفهم الذاتي في شيء. و يكمن شرط الفهم الذاتي في فهم ما لا ينتمي إلى "الذات" الخاصة في المعنى العام (الإرث الخاص مثلا)، لكن الفهم الذي يحدد الفهم الذاتي.

في مثل هذه الأهداف، و التي يكون تحقيقها البيداغوجي على مستوى عالمي مساهمة إضافية في تفاهم الشعوب و بناء و عي جماعي (شكل من أشكال الفهم الذاتي الكوني)، يُطرح بالضرورة سؤال مبدئي، يتمثل في التساؤل حول مدى وجود تشابه في الأسس العامة بين التراث الثقافي المختلف و التظاهرات الثقافية الحالية، التي قد تؤسس الفهم الذاتي للإنسان الحالي في إشكاليات أساسية بعينها.

تعتبر هذه الإشكالية حاليا مهمة جدا في ميدان الأخلاق، و هي إشكالية التعايش الأيديولوجي و في آخر المطاف التعايش السياسي لأنظمة مختلفة. و يظهر بأن الأسس المبدئية، كما عُبر عنها في منظومة الأمم المتحدة، تعكس هذا النوع من الفهم الذاتي العام في الميدان المعياري، دون المس بمضمون الأيديولوجيات المختلفة. لكن هناك تمييز لابد من القيام به: هناك معايير أخلاقية من "الدرجة الأولى" ("المعايير المادية") و أخرى "من الدرجة الثانية"، حيث يُعبر عن شروط التحقيق الحر للمعايير الأولية في نظام متعدد على أساس الاعتراف المتبادل بفضاء حرية فردي ("المعايير الشكلية"، انظر في هذا الإطار البحوث النظرية لكلسن H. Kelsen). أما فيما يتعلق بمعايير الدرجة الثانية، فإنه من المهم من أجل الاحتفاظ على اختلاف المعايير المادية الوصول إلى وحدة معينة. لكن لا تتضمن معايير الدرجة الثانية هذه أي مضمون حول الأيديولوجيات و التقاليد و المعايير المحسوبة عليها. و ينطبق هذا على الدول ذات سيادة (الدساتير الديمقراطية/ تنظيم الحياة بين الأفراد) كما ينطبق على العلاقات بين الأفراد الذين يتمتعون بحماية دولية (اتفاقية الأمم المتحدة). و لا تتأسس المعايير الموصوفة هنا على فهم المعنى بطريقة سليمة و انطلاقا من المعاش، لكنه مؤسس على التفكير في التحقيق الحر لفهم المعنى، الذي يكون مطابقا لأسس سياسية أساسية (الدساتير). و يعتبر الحصول على تطابق في الميدان المادي صعب جدا، إذا أخذ المرء مثال فهم التحقيق الذاتي الإجتماعي المناسب للإنسان في النظامين الماركسي و النظام الرأسمالي. لكن يعتبر هذا في نفس الوقت موضوعا جوهريا لفلسفة و أنثربولوجية ثقافة عالمية، و التي تحاول الوصول إلى "الخصوصيات

الجوهرية" للنشاط الثقافي للإنسان و كذا الوصول إلى التحكم في العالم من طرف هذا الإنسان.

على الرغم من أنه قد لا يكون ممكنا الوصول بالفعل - باستثناء الميدان الشكلي من الدرجة الثانية - إلى اتفاق كوني للفهم الذاتي، فإن مثل هذا التحديد المبدئي و التحاليل المقارنة قد تكون مساهمة مهمة في الحوار الأيديولوجي، و من تم في "الأنسنة"، القابعة في التفكير في حدود الموقف الذاتي. و يعتبر هذا التفكير شرطا ضروريا للقضاء على السلوكات العدوانية، بقلع مبرراتها الأيديولوجية. و يساهم الإبتعاد، و لربما أيضا الإستهزاء و الشك في الموقف الشخصي الذاتي، في التعرف على الخاصيات الخاصة لهذه السلوكات و كيفية مساهمتها في التقويم "الموضوعي" لموقف ما اتجاه الآخر (كشكل ثقافي مغاير مثلا). يكون الفهم الذاتي المعطى مسبقا و الذي لم يُحطَّ مَحَطَّ تساؤل بعد ضروريا، لكي يكون الدخول إلى مستوى الفكر المقارن ممكنا. و لا يعني هذا بأنه بالإمكان السكوت عن هذا "المعطى القبلي"، لأنه *conditio sine qua non*. غالبا ما يسيئ فرط الإحترام "الخاص/الذاتي" إلى الفهم الكامل للفرضيات الذاتية.

بهذا يظهر مفهوم التقدم تحت ضوء آخر بالضرورة: إذا لم يَقسُ المرء "تقدم" (درجة تقدم) أمة ما طبقا لمعايير اقتصادية، بل طبقا للطبائع الثقافية، فإن الحكم الإفتراضي لا يكون ممكنا تقريبا، إلا إذا مُست القيم الأساسية الشكلية المشتركة. إذا كان من الممكن التحديد الكامل للموقف الشخصي انطلاقا من إدخال موقف أجنبي/خارجي، فلا بد من الإعراف للميادين الثقافية الفردية بخاصية كيف *qualitativ* "الإستقلال الذاتي"، و بفضل هذا لا تنتهي بالصب في الفهم الثقافي الذاتي و لا تُقوَّم إلا من طرف هذا الأخير. و بهذا قد يُضَيِّع المرء كل إمكانية لتكسير الحلقة المفرغة للتأكيد الذاتي المستمر. و لا يمكن تطبيق مفهوم "التقدم" على هذا المستوى إلا بطريقة نسقية، حيث يوضح المرء إلى أي حد يمكن لثقافة ما تحقيق الأهداف التي حددتها هي نفسها عن طريق أشكال تعبير خاصة. إلى أي حد إذن يمكن تحقيق الإمكانيات الخلاقة الموجودة في هذه الثقافة. لا يمكن إذن الحديث عن مفهوم "التقدم" تأويليا إلا في إطار "تاريخ مؤثر *Wirkungsgeschichte*". و خارج هذا الميدان لا وجود لمعايير مقارنة متعالية موضوعية.

بما أن الفهم الثقافي الذاتي لأمة ما يتشكل بتأثير متبادل مع التراث التقليدي المتعالي، فإن محاولة تحديد موقف ثقافة ما هو دائما مساهمة في الحوار الكوني. و هكذا لا تكون الاختلافات سببا لتقديم النفس بطريقة متعصبة، لكن شرطا لفهم عميق للموقف الذاتي، و بهذا إشارة إلى إمكانية الإلتقاء بجانب جديد للتحقيق الثقافي الذاتي. و يتضمن هذا القضاء على السلوك العدواني. و يعتبر هذا مساهمة لا يستهان بها لسياسة سلم عالمية.